

## دور التصنيف الدولي في المعاملات الدولية التصنيف الدولي وسيلة للتنبؤ بالأزمات السياسية-الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لحالة الجزائر)

د. محمد الأمين بودخيل  
أستاذ محاضر  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -  
جامعة بشار الجزائر

### المستخلص:

في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تزايد للأزمات المالية المفاجئة وتسارع الأحداث السياسية ، مما أدى إلى تزايد المخاطر، خصوصا شهد العالم العربي في الآونة الأخيرة عدة أحداث سياسية جد مؤثرة لازالت تبعثها حتى الوقت الراهن، والتي قد تمتد إلى فترة قد نجهل مدتها ودرجة جسامتها، قد تؤثر مما لا شك فيه على الوضع الاقتصادي لهذه الدول و للمنطقة بصفة عامة.  
فالاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي عامل هام لاقتصاديات الدول ، خاصة البلدان النامية أو تلك التي تمر بمرحلة انتقالية.

### الكلمات المفتاحية:

الخطر السياسي، الخطر المالي، الخطر الاقتصادي، التصنيف الدولي.

### **abstact**

The growing financial crises sudden in the global economy and the acceleration of political events, which led to increased risks, especially the Arab world has witnessed in recent times several political events very impressive still followed until the present time, and that may extend to a period of do not know the duration and degree of seriousness, may affect no doubt on the economic situation of these countries and the region in general. Political stability and economic and financial is an important factor for the economies of the countries, especially the developing countries or those in transition..

### **Key words:**

political risk, financial risk, economic risk, international rating. .

**المبحث الأول: التصنيف الدولي**

ركز التصنيف الائتماني في البداية على الاكتتابات في الأوراق العمومية، ثم تم توسيعه إلى الشركات الخاصة الأمريكية ثم الأجنبية... فالتحليل التاريخي لوكالات التصنيف الائتماني هو جد مفيد لفهم العلاقات القائمة بين وكالات التصنيف، وبين المنظمين والشركات المصدرة «*les émetteurs*»، وتأثيرها على الشركات والاقتصاد.

**1. أصول التصنيف**

إن تاريخ نشاط التصنيف معروف من بداياته ، حيث ظهرت مؤسسات التحليل الائتماني بعد أزمة 1837 ، فكانت أول شركة في هذا المجال هي "الوكالة التجارية" «*The Mercantile Agency*»، التي تأسست في نيويورك في عام 1841 في أعقاب إفلاس أكبر شركة للنسيج ، والتي قررت توجيه نشاطها نحو بيع المعلومات المالية من خلال استغلال ملفها التجاري وتقييم الجدارة الائتمانية لعملائها. في عام 1859، ترأس " دان" الشركة واتخذت اسم " روبرت غراهام دان وشركاه" «*R.G. Dun & Co*» وقد شجع نجاح هذه المحاولة الأولى العديد من المنافسين الآخرين للاستثمار في هذا المجال. في عام 1849 قام "برادستريت" بإنشاء «*The Bradstreet Improved Commercial Agency*» ، حيث نشر أول دليل التصنيف «*The Bradstreet Rating book*» في عام 1857 ، بحيث كان أول مزود معلومات من أجل اتخاذ قرارات تسييرية أكثر فعالية.

**2. تعريف**

التصنيف الائتماني هو " تقييم مستقل وموضوعي ودقيق لكفاءة و قدرة أي وحدة تجارية لتلبية المواعيد والالتزامات المالية (تسديد أصل الدين والفائدة)<sup>1</sup>". فتخصيص أو تأهيل هذه الكفاءة على شكل فئة تصنيف ائتماني يعكس نوعية توقع الوحدة ومستوى المخاطر المرتبطة بها، لأي مقرض، دائن، أو مؤجر أموال سواء دفعت أو لم تدفع في مواعيدها.

ويتم التصنيف بناء على طلب من الوحدات التي تريد جمع أموالها. فحين، أن وكالات التصنيف الذي يتمثل دورها في عملية معالجة المعلومات في السوق أو إتاحتها

للمستثمرين والموردين والزبائن، فبعض المعلومات، تستعمل في تصنيف عدد من المؤسسات المعينة دون أن تكون هذه الأخيرة قد حصلت عليها من قبل. هذا ما يسمى بالتصنيف غير المرغوب فيه أو "التصنيف الفظ" « *notation sauvage* ». هذه الممارسة تعتبر مناقضة للمنافسة لبعض الوكالات، في حين أنها بالنسبة لآخرين تصب في مصلحة المستثمر.<sup>2</sup>

### 3. فوائد وأهمية التصنيف

#### أ. فوائد التصنيف الائتماني:

- تحفيز النمو في السوق (خلق العمق المالي)،<sup>3</sup>
  - تحفيز الاستقرار وتعزيز الأمان.
  - يزيد من كفاءة الأسواق عن طريق توفير ونقل معلومات صحيحة.<sup>4</sup>
  - يزيد من ترابط الأسواق المحلية والعالمية (الاندماج في السوق العالمي).
  - يسهل الحصول على القروض ومعلومات عن الفرص الاستثمارية.
  - توفير قاعدة معلوماتية لمتخذي القرار الاستثماري.
  - تعزيز متانة الجهاز المالي.
  - تعزيز الشفافية في الأسواق المالية.
  - تطبيق أعلى المعايير الموضوعية والمستقلة بشفافية.
- ب. أهمية التصنيف الائتماني:<sup>5</sup>

- يسهل على المؤسسة الحصول على التمويل الذي تريده من خلال الأسواق المحلية أو الخارجية، وذلك لاعتماد كثير من الجهات الممولة (منشآت أو أفراد) على معرفة التصنيف الائتماني طالبة الاقتراض أو مصدرة السند.
- يساعد المقرض في تحديد خياره في شراء السند من عدمه وتحديد الحكم في مستوى إدارة المؤسسة وجودتها وفعاليتها في تسيير أمورها .
- يعكس قوة المركز المالي للمؤسسة أو البنك والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية .

- يعكس سمعة ومصداقية المؤسسة أو البنك والموقع الريادي له في السوق.
- يؤثر التصنيف إيجاباً على النتائج التشغيلية والربحية للمؤسسة.
- يساعد في التوجه نحو الأسواق العالمية بثقة أكبر.
- يمنح المستثمرين المزيد من الثقة في التعامل مع المؤسسات أو البنوك المصنفة بدرجة عالية.

4. أهم مميزات التصنيف (أنواع، ومجالات وأسس التصنيف):<sup>6</sup>

أ. أنواع التصنيف: هناك نوعان من التصنيف، تقييم يتم على المدى القصير وآخر في المدى الطويل.

#### تصنيف المدى القصير:

في هذه الحالة، تسعى وكالة التصنيف إلى تقييم قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته قصيرة المدى (الاستحقاق أقل أو يساوي 12 شهراً) فيما يتعلق بالديون التجارية وديون المصارف أو ديون بين المؤسسات.

#### تصنيف المدى الطويل:

يتعلق بالديون الطويلة المدى، لذا، يعتبر هذا النوع مفيداً لسوق السندات، فيعتبر بمثابة طريق ضروري للوصول إلى سوق السندات. حتى لو أنها ليست توصية للشراء، فإنه يسهم إسهاماً كبيراً في قرار الشراء.

ب. مجال تدخل التصنيف: تتدخل وكالات التصنيف على مستوى أي وحدة أو منظمة ترغب في الحصول على الائتمان. ويشمل نطاق العمل:

- المؤسسات ذات الأعمال التجارية والصناعية؛

- مؤسسات الائتمان والمؤسسات المالية؛

- هيئات الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية؛

- الدول والجماعات المحلية.

فيما يتعلق بتصنيف الدول «*Des Etats*»، فهو يتم على نحو متزايد. وذلك لأن كل دولة لديها فكرة الوصول إلى السوق الدولية الكبيرة لرأس المال الخاص، فرأس المال

العام مكلف أكثر وهو يزداد ندرة. هذا السلوك هو المعتمد من قبل البلدان المتقدمة والاقتصاديات الناشئة.<sup>7</sup>

ج. أسس التصنيف الائتماني:<sup>8</sup>

- تقييم معدل التعثر التراكمي المرتبط بفئة تصنيف معينة.
- مقارنة تصنيفات المخاطر مع أوزان المخاطر.
- مقارنة التصنيفات طويلة الأجل لمعدل ثلاث سنوات مع التعثر التراكمي طويل الأجل.
- تتضمن التصنيفات سبع درجات لتصنيف المخاطر.
- التعليمات ضمن قرارات بازل الدولية حول كفاية رأس المال في تحديد وزن المخاطر للبنوك والتي تعكس مخاطر عملائها الفعلية.

د. درجات التصنيف و سلم التصنيف

وتنقسم رموز التصنيف المذكورة أعلاه إلى مجموعتين أي: الصف الاستثمار «investment grade» ومجموعة المضاربة «speculative grade» .

الدرجة الاستثمارية :

تضم الدرجة الاستثمارية رموز التصنيف «AAA ، AA ، A و BBB» والبقية تنتهي إلى درجة المضاربة.

درجة المضاربة :

تقوم العديد من الشركات باستخدام رموز مختلفة إما إضافة حرف آخر أو علامة (+) أو (-) للتعليق على سلامة الاستثمار<sup>9</sup> .

الجدول (1.1) : سلم التصنيف لبعض الوكالات « Echelle de notation »

A.M BEST		DBRS	Fitch	S&P	Moody's	سلم التصنيف					
		التصنيف قصير الأجل ( سنين )				Moody's	S&P	Fitch	DBRS	A.M BEST	
						التصنيف طويل الأجل ( سنين )					
AMB-1+	R-1 high	A-1+			Prime-1	Aaa	AAA	AAA	AAA	Aaa	Aaa
	R-1 middle					Aa1	AA+	AA+	AA high		
	R-1 low					Aa2	AA	AA	AA		
AMB-2	R-2 high	A-1			Prime-2	Aa3	AA-	AA-	AA low	Aa	
	R-2 middle	A-2				A1	A+	A+	A high		
AMB-3	R-2 low	A-3			Prime-3	A2	A	A	A	A	
	R-2 high	A-2				A3	A-	A-	A low		
AMB-4	R-3 high	B			Not prime	Baa1	BBB+	BBB+	BBB high	bbb	
	R-3 middle	C				Baa2	BBB	BBB	BBB		
	R-3 low	/				Baa3	BBB-	BBB-	BBB low		
d	/	/			عدم دفع حقيقي	Ba1	BB+	BB+	BB high	bb	
	/	/				Ba2	BB	BB	BB		
	/	/				Ba3	BB-	BB-	BB low		
AMB-4	R-3 high	B			Not prime	B1	B+	B+	B high	b	
	R-3 middle	C				B2	B	B	B		
	R-3 low	/				B3	B-	B-	B low		
d	/	/			عدم دفع حقيقي	Caa1	Ccc+	Ccc+	Ccc high	ccc	
	/	/				Caa2	ccc	ccc	Ccc		
	/	/				Caa3	ccc-	ccc-	Ccc low		
AMB-4	R-3 high	B			Not prime	Ca	cc	cc	CC	cc	
	R-3 middle	C				C	C	C	C		
	R-3 low	/				D	D	D	D		
d	/	/			عدم دفع حقيقي	/	/	/	/	d	
	/	/				/	/	/	/		
	/	/				/	/	/	/		

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات من Alain CHOINEL & Gérald ROUYER, Le Marché Financier structures et acteurs, Banque, 2002, Page 279, http://finance.sia-partners.com/20070731/des-notes-au-coeur-des-systemes-financiers-mondiaux/ وموقع

## 5. المبادئ العامة للتصنيف:

هذه المبادئ التي وضعتها اللجنة التقنية للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية OICV هذه المبادئ تهدف إلى تعزيز سلامة وكالات التصنيف، مما يساهم في إضفاء قدر أكبر من الاستقلالية في التحليل. فهي تغطي أربعة محاور رئيسية:

أ. الجودة والنزاهة في عملية التصنيف: هذا المبدأ يلزم وكالات التصنيف إنتاج تعليقات موثقة ونزيهة، مما يساعد على تقليل التباين في المعلومات بين المقرض والمقترض والمتدخلين في السوق.

ب. الاستقلالية: هذا المبدأ يلزم الوكالة تجنب أي نشاط أو عملية أو علاقة يمكنها أن تؤثر على الاستقلالية والموضوعية في عملية التقييم (التصنيف).

ت. الشفافية: إن أساليب التصنيف كانت محل لانتقادات واسعة في السنوات السابقة ، لأنها انتمت إلى "الصناديق السوداء" التي هي ليست في متناول الأشخاص خارج الوكالة . هذا المبدأ جاء ليبطل عتمة منهجيات التصنيف ، والتي من المرجح أن تنال من مصداقية آراء الوكالات.

ث. السرية: من خلال هذا المبدأ فإنه يلزم أعوان التصنيف الحفاظ على سرية المعلومات السرية التي تعلموها من خلال العمل والمعلومات التي تم إرسالها من قبل المسيرين خلال التحقيقات.

ولهذا الصدد، يجب أن يتم الاتفاق على شرط أن تكون السرية بين الشركة المصنفة ووكالة التصنيف<sup>10</sup>

## 6. معايير ومنطق التصنيف:

أ. معايير التصنيف:<sup>11</sup>

- جودة الإدارة؛
- الوضع في السوق المالي؛
- درجة التنوع الاقتصادي والمالي؛
- درجة المرونة المالية.

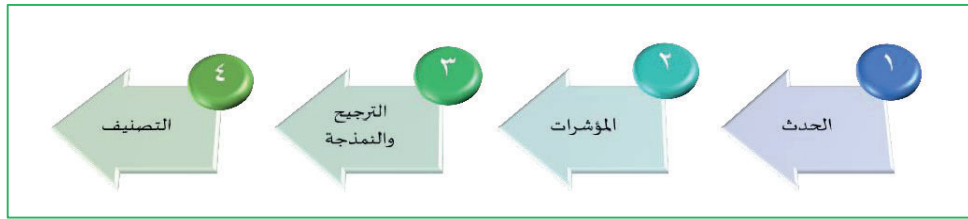


- الإطار المؤسسي والإداري والقانوني.
- درجة الإفصاح والشفافية.
- الاستقرار السياسي والسياسات الاقتصادية وأثرها على استقرار نظام سعر الصرف.
- القدرة على السداد والوفاء بالالتزامات.
- تقييم مخاطر المقترضين الرئيسيين.
- الشركاء التجاريون الرئيسيون.
- العلاقات الحكومية الخاصة والعلاقات الدولية.

ب. منطق التصنيف

المراحل والتقييم: التقييم (التصنيف) « le rating » منطق ذو 4 مراحل:

الشكل (2.1): منطق التصنيف



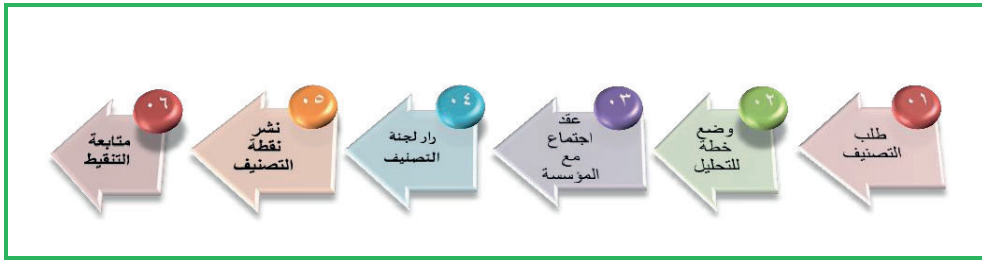
نقاط قوة الطريقة:	نقاط ضعف الطريقة:
- نظرة شاملة.	- تكون أحيانا أقل تنبؤا.
- تصنيف أوجه المخاطر.	- خطر التحقق التلقائي.
- المفاضلة بين المردودية/المخاطر.	- الارتباط التلقائي مع الأسواق.

Source : siafinance: op.cit.

## سيرورة التصنيف والمنهجية:

قامت وكالات التصنيف بإدخال أداة تقييم جديدة تقوم بتوضيح شكل المخاطرة في وقت معين. "يجب علينا ألا ننسى أن كل تصنيف يمثل صورة للوضع السياسي والاقتصادي والمالي لبلد ما، ومن أجل إعطاء التصنيف طابع ديناميكي، وضعت وكالات تصنيف حالة المراقبة التي تسمح بالإبلاغ عن أي اتجاهات ممكنة التي يمكن أن تؤثر على التصنيف في وقت لاحق. للقيام بذلك، يرتبط كل تصنيف (نقطة) دائما بوحدة من التأهيلات «qualificatifs» التالية: إيجابي «positive» (تشير إلى إمكانية الزيادة)، سلبي «negative» (تشير إلى الانخفاض)، متطور «évolutive» (تغير لم يتم بعد تحديد اتجاهه) و مستقر «stable» (الحفاظ على التصنيف عند المستوى الحالي).<sup>12</sup>

الشكل (3.1): سيرورة التصنيف<sup>13</sup>



- إن ترقية النقطة «upgrade» وخفض النقطة «downgrade» هما عبارتا جزء على التوالي لتحسن وتدهور الجدارة الائتمانية للمصدر «Emetteur». فمن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن التأثير المباشر لهذه التغييرات في النقطة على معدل علاوة مخاطر السوق أو الانتشار «spreads» الذي هو حقيقي ولكنه صغير نسبيا.
- توقعات تصنيف (أفاق) «outlook» هو تقدير لتوجهات تصنيف المصدر «émetteur»، فقد تكون إيجابية، مستقرة أو سلبية.
- في معظم الأحيان، تترجم الأفاق الإيجابية إلى ترقية النقطة في المدى قصير الأجل في حين الأفاق السلبية يؤدي إلى انخفاض النقطة.
- خلقت الوكالات مؤخرا قائمة الرغبات الخاصة «watchlist» للإشارة إلى أنه تم وضع التصنيف تحت المراقبة بغية تغير وشيك (ثلاثة أشهر). فيمكن أن توضع النقطة تحت

المراقبة الإيجابية ( يعني إمكانية ترقية النقطة) أو تحت المراقبة السلبية (يعني إمكانية خفض النقطة). فقد تتم إزالة المصدر « émetteur » من قائمة المراقبة عندما يحسن التصنيف، أو يخفض، أو يؤكد<sup>14</sup>.

### المبحث الثاني: الأزمات الدولية

#### 1. تعريف الأزمات

إن مصطلح الأزمة (*Crisis*) مشتق أصلاً من الكلمة اليونانية (*KIPVEW*) أي بمعنى لتقرر (*To decide*)<sup>15</sup>.

أما اللغة الصينية فقد برعت إلى حد كبير في صياغة مصطلح الأزمة... إذ ينطقونه (*Ji-Wet*) وهي عبارة عن كلمتين: الأولى تدل على (الخطر) والأخرى تدل على (الفرصة) التي يمكن استثمارها، وتكمن البراعة هنا في تصور إمكانية تحويل الأزمة وما تحمله من مخاطر إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السديدة.<sup>16</sup>

أما الأزمة اصطلاحاً: فهي " حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة"<sup>17</sup>. كما أن الأزمة تعني: " نقطة تحول، أو موقف مفاجئ يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة، وتحدث نتائج غير مرغوب فيها، في وقت قصير، ويستلزم اتخاذ قرار محدد للمواجهة في وقت تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة، أو غير قادرة على المواجهة"<sup>18</sup>. ويعرفها بيبر (*Bieber*) بأنها: "نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة يمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوب فيها إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها أو درء مخاطرها."<sup>19</sup>

## 2. الأزمات وازدياد المخاطر

تعتبر الأزمات من أهم مولدي المخاطر القطرية باندرجها تحت ما يسمى بالمخاطر المالية والاقتصادية، بحيث تحدث الأزمات أحيانا ما يسمى بالانهيارات في بعض القطاعات الاقتصادية، أي أنها تنتقل داخل الدولة الواحدة من قطاع لآخر و هذا ما تفسره نظرية الدومينو " مفعول الدومينو"؛ بل قد تُحْدِثُ أكثر من ذلك إذ يمكنها الانتقال إلى خارج حدود الدولة. إلى دول أخرى وهذا ما يسمى بأثر العدوى.

نظرية الدومينو:

نظرية الدومينو: توجد عدة إسهامات علمية تناولت هذه الأزمة بالدراسة والتحليل ، وحاول البعض تقديم صورة مبسطة للأزمة المالية العالمية الأخيرة، من بينهم الباحث الفرنسي الشاب طوماس غينولي؛ فتبعاً لوجهة نظرة (غينولي) فإن ما يلخص الأزمة هو مفعول الدومينو؛ فإذا كان هناك صفان من الدومينو تم وضعهما إلى جانب بعضهما البعض، وهناك صف آخر من الدومينو تم وضعه خلفهما: الصفان الأماميان يقعان، وكرد فعل تتابعي يسقط البقية.

أثر العدوى:

أو ما يسمى « Contagion Effect » أي انتقال الأزمات المالية - مثل تلك الخاصة بأسعار العملة أو انهيار أسواق الأسهم - وانتشارها في دول أخرى. ويختلف الاقتصاديون حول ما إذا كان حدوث أزمة في أكثر من دولة في ذات الوقت نتيجة لانتشار غير مبرر "للعدوى" بالفعل، أم بسبب مشكلات حقيقية تعاني منها هذه الاقتصاديات التي انتقلت إليها الأزمة، سواء اختلفت تلك الأسباب فيما بينها أم تشابهت.

الشكل (2.4): المخاطر الأكثر أهمية بالنسبة للشركات<sup>20</sup>

الهجمات على نشطاء الماركات العالمية	5%
توظيف الغش أو التخريب	8%
الكوارث الطبيعية	8%
سرقة الملكية الفكرية	17%
اضطرابات التجارة الخارجية	17%
جودة المنتج والسلامة	19%
الهجمات الإرهابية	21%
التحديات الأمنية للموظفين والأصول	22%
قضايا حوكمة الشركات	25%
تعطل سلسلة التوريد	33%
غياب سيادة القانون	34%
الاضطرابات السياسية والاجتماعية	62%
مخاطر العملة	63%
مخاطر البلد المالية	67%
تنظيمات الحكومة	72%

## 3. الأزمات والمخاطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية

## أ. المصدر السياسي للآزمة:

إن الأزمة من الناحية السياسية: "حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله سواءً كان إدارياً، أو سياسياً، أو نظامياً، أو اجتماعياً، أو اقتصادياً، أو ثقافياً".<sup>21</sup>

## مكونات الخطر السياسي:

تختلف مكونات نشوء الخطر السياسي من بلد إلى آخر ومن وقت لآخر مثل: الحرب، الاحتلال من قبل قوى أجنبية، المظاهرات المستمرة والاحتجاجات والإضرابات والاضطرابات، النزاع بين جيران الدولة مثلاً النزاع على الحدود أو المطالبة الإقليمية، الصراعات الإيديولوجية تعارض المصالح الاقتصادية النزعة الإقليمية والعنصرية داخل مجتمع البلد الاستقطاب والتحالفات السياسية، سوء توزيع الدخل والسلطة... الخ.

وهناك مكونات أخرى يمكن أن تنشأ، لكن لما نلاحظ أنه يوجد مكونات محلية داخلية وأجنبية (خارجية) يمكن أن ينشأ عنها مخاطر سياسية وعلى المحلل أن يدرس ويهتم أكثر ببعض المخاطر الفرعية ذات الصلة بالمشروع الخاص الذي يفكر في إقامته في أي بلد أجنبي.

#### (1) العوامل المحلية:

- النظام السياسي:
  - ✓ القوة السياسية للحكومة.
  - ✓ قدرة الحكومة على مقاومة الضغوط المتنوعة، القدرة على التغيير بدون صراعات.
- جماعات الضغط و النفوذ السياسي لها:
  - ✓ فلسفتها و أهدافها ؛
  - ✓ لسياسات و التكتيكات التي تنتجها.
- موظفو الحكومة:
  - ✓ عدد الموظفين المؤهلين .
  - ✓ قدرتهم و استعدادهم لاتخاذ قرارات صعبة.
  - ✓ قدرتهم على تطبيق أو تنفيذ الخطط.
- مجموعة المعارضة:
  - ✓ احتمال حدوث انقلاب سياسي أو عسكري على النظام من داخل البلد.
  - ✓ فلسفة و أهداف جماعات المعارضة القوية .22
  - ✓ حكومة البلد: من حيث الكفاءة ، الروتين في إنجاز المعاملات المرنة ومدى تجاوبها مع المطالب الشعبية .

#### (2) عوامل دولية :

- احتمال نشوء صراع مقلق للنظام من خارج البلد مثلا:
- بسبب حدوث مشكلة مع دولة .
- بسبب معاهدة أو التزامات أخرى مع دولة أو شركة خاصة.

- العلاقات مع شركاء تجاريين رئيسيين قد تتعرض لنكسات .
- علاقات البلد الأم للشركة مع بلدان أخرى قد تتعرض لمشكلة معينة.
- ب. المصدر الاجتماعي للآزمة:
  - يقصد بالآزمة من الناحية الاجتماعية: " توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن، ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة".<sup>23</sup>
  - مكونات الخطر الاجتماعي
  - العوامل الاجتماعية و الثقافية المحلية:
    - مدى التجانس السكاني:
      - ✓ دينية (مدى تعدد و تنوع الديانات والمذاهب و الطوائف الدينية).
      - ✓ التعدد اللغوي (هل تسود لغة الواحد، أم عدة لغات )
      - ✓ أسباب طبقية: ويقصد بذلك مدى الفروقات والاختلافات بين الطبقات الاجتماعية، من حيث درجات الغنى والفقر والطبقات الثقافية (متعلمين أو أميين) وهل تسبب هذه الاختلافات الطبقية بوجود صراع طبقي داخل المجتمع .
    - مدى التماسك أو الانقسام الاجتماعي والثقافي داخل البلد.
      - ✓ المزاج النفسي للسكان، وأخلاقيات العمل، الثقة بين الناس ،الصدق في التعامل
      - علاقات الصداقة والولاء والانتماء للشركة .
      - ✓ البطالة، حجمها، سلوكها مدى تكرار الاضطرابات، الإضرابات، والاحتجاجات.
      - ضد الحكومة مدى اهتمام الناس بالأنشطة السياسية واتجاهاتها.24
  - العوامل الاجتماعية والثقافية الدولية:
    - الروابط الإقليمية مع الدول المتجاورة من حيث:
      - الروابط الدينية.
      - الروابط اللغوية.
      - الروابط التاريخية.
      - الروابط الاجتماعية.

○ العدا مع الدول المتجاورة للأسباب التالية :

- الاختلافات الدينية.

- الاختلافات اللغوية.

- الاختلافات العرقية.

- الاختلافات الاقتصادية.

- الاختلافات التاريخية.

ج. المصدر الاقتصادي للأزمة:

ومن الناحية الاقتصادية فهي تعني: " انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الإنتاج أو عندما يكون النمو الفعلي أقل من النمو الاحتمالي".<sup>25</sup>  
مكوناتها و عواملها:

وتمثل في ما يلي: تباطؤ معدلات الناتج المحلي الإجمالي الارتفاع المستمر في تكاليف الإنتاج انخفاض إيرادات الصادرات زيادة الاستيراد من المواد الغذائية والطاقة وتتركز هذه المخاطر عند قياس مخاطر البلد.

(1) عوامل اقتصادية محلية:

✓ النمو الاقتصادي وبيانات الاستثمار في البلد .

✓ مدى التنوع الاقتصادي و حالات السوق.

✓ معدلات التضخم ومستوياته واتجاهاته المستقبلية.

✓ السياسة النقدية المتبعة.

✓ السياسة المالية والعجز في الموازنة.

✓ متانة الأسواق المالية المحلية وحجم الاستثمارات الممولة محليا.<sup>26</sup>

(2) عوامل اقتصادية دولية

✓ ميزان المدفوعات هل هو سالب أم موجب .

✓ التجارة الدولية وتمثل في :

❖ مدى مساهمة التجارة في تكوين الناتج الإجمالي القومي.



- ❖ استقرار الإيرادات التجارية.
  - ❖ مرونة الطلب على الصادرات
  - ❖ مرونة الطلب على الواردات (الأجهزة الكهربائية، الكماليات، درجة الاكتفاء الذاتي من الغذاء، أو مدى الاعتماد على الاستيراد من الخارج).
  - ✓ رأس المال الدولي للبلد
  - ❖ العملة الوطنية :
    - نقاط القوة و الضعف في عملة البلد.
    - استقرار أسعار صرف العملة .
    - جودة أسواق الصرف .
    - مدى السيطرة على أسواق الصرف.
  - ❖ الديون:
    - الدين الإجمالي.
    - الدين قصير الأجل كنسبة من الدين الإجمالي.
    - نسبة الدين.
  - ❖ الموارد المالية الدولية :
    - الاحتياطات الدولية .
    - القدرة على الاقتراض من السوق الدولي.
    - تواريخ إعادة تسديد الديون.
    - تصنيف الائتمان وسياساته.
    - انتقالية التدفقات الرأس مالية الداخلية
  - ❖ نسبة الاستثمار الكلي الممول من خارج البلد 27
  - (3) مخاطر اقتصادية ومالية اخرى:
    - أ. مخاطر سعر الصرف :
- وهي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات، الأمر الذي يقتضي إتاما كاملا ودراسة واقية عن أسباب تقلبات الأسعار.

كما يمكننا تعريف مخاطرة الصرف الأجنبي على أنها عدم التأكد أو التذبذب في التدفقات النقدية للمنشأة والذي ينتج عن تغير أسعار العملات. يمكن تقسيم مخاطر الصرف الأجنبي إلى ثلاثة أقسام وهي:

— مخاطر الصففة: وهي التي تحدث عندما يكون العقد مسمى بعملة أجنبية، بمعنى أن الشركات التي تمارس عمليات البيع والشراء بعملات متعددة غير عملتها المحلية هي التي تتعرض لمثل هذا المخاطرة.

— المخاطرة المحاسبية: وتواجه هذه المخاطرة الشركات متعددة الجنسيات بحيث يجب على هذه الشركات إصدار قوائم مالية ختامية لجميع الفروع في مختلف الدول في قائمة واحدة بعملة الدولة الأم، وهذا بسبب تحويل قيم جميع أصول وخصوم الفروع الأجنبية إلى العملة المحلية حسب سعر الصرف السائد مما يؤدي إلى اختلاف في القيم وبالتالي سميت بالمخاطر المحاسبية.

— المخاطرة التشغيلية أو الاقتصادية: وهي المخاطر التي تنتج عن العمليات التي تتضمن على عملات أخرى.<sup>28</sup>

#### ب. الخطر البنكي:

مخاطر الدولة للبنوك يسمى الخطر البنكي، ويعرف بأنه "خطر حادث التسديد" الناتج عن أفعال أو سلوك دولة المدين مثل: (توقف الدفع «*moratoire*»، عدم الاعتراف ببعض الديون الخارجية...)

تم تسليط الضوء على المخاطر البنكية في 1970 حيث أثارت بالفعل الاهتمام، فتاريخيا كانت البنوك أول الأعوان الاقتصادية التي تم تقييمها. وقد تم كتابة مقالة مرجعية للخطر المصرفي من طرف "سارجن" «*Sargen*» في سنة 1977. فاهتم الاقتصاديون بأهمية الديون الخارجية في ميزانيات البنوك الأمريكية. فأوضح أن هاته الأخيرة بحاجة إلى وضع إجراءات للحماية من التعرض لمخاطر عدم الدفع من الدول النامية والبلدان التي تنتهي إلى الكتلة الاشتراكية.<sup>29</sup>

## المبحث الثالث: دراسة قياسية لحالة الجزائر

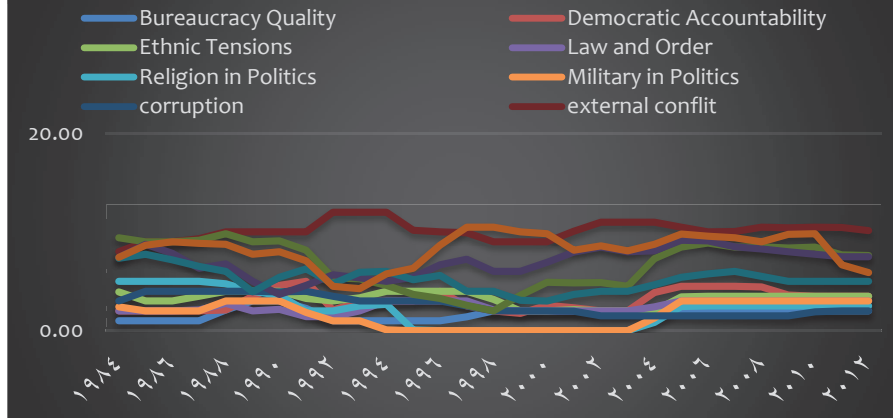
1. التصنيف الدولي للجزائر حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية «ICRG» بشكل عام، الوكالات المسئولة عن تصنيفات المخاطر القطرية لا تقدم عمليا أية معلومات بشأن العمليات المستخدمة على المكونات التي تدخل في الصندوق الأسود «Black Box»، والتي تنتج التصنيف. فقط وكالة «PRS» التي تتيح لعامة الناس من خلال المؤشر المركب للمخاطر القطرية «ICRG» بكل شفافية: تعريف ومعايير الترجيح، والنمذجة والحساب، وبناء وتفسير التنقيط. لذا، فمن الضروري عرض هذا الأسلوب بهدف أخذ فكرة أولية عن كيفية يتم تنفيذ التصنيف<sup>30</sup>.

الجدول (1.3): المكونات الرئيسية للمؤشر المركب للمخاطر القطرية (الخطر السياسي)

المخاطر	المكونات	أقصى نقطة	أقصى نقطة %	المكونات الفرعية
السياسي Political	استقرار الحكومة	12	6%	04 حكومة الوحدة الوطنية 04 القوة التشريعية 04 الدعم الشعبي
	الشروط الاجتماعية والاقتصادية	12	6%	04 البطالة 04 ثقة المستهلك 04 المقرر
	الاستثمار الشخصي	12	6%	04 صلاحيات العقود / الصادرات 04 إعادة الأرباح إلى الوطن 04 تأخر الدفع
	النزاعات الداخلية	12	6%	04 الحرب الأهلية / تهديد الانقلاب 04 الارهاب / العنف السياسي 04 الاضطراب المدني
	النزاعات الخارجية	12	6%	04 الحرب 04 الصراع على الحدود 04 الضغوط الخارجية
	الفساد	6	3%	
	العسكرية في السياسة	6	3%	
	التوترات الدينية	6	3%	
	القانون والنظام	6	3%	
	التوترات العرقية	6	3%	
	المساءلة الديمقراطية	6	3%	الديمقراطية بالتناوب الديمقراطية المهيمنة دولة الحزب الواحد دولة الحزب الواحد بحكم القانون الاكتفاء الذاتي
	نوعية البيروقراطية	4	2%	
	المجموع (1)	100	50%	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات موقع prsgroupe

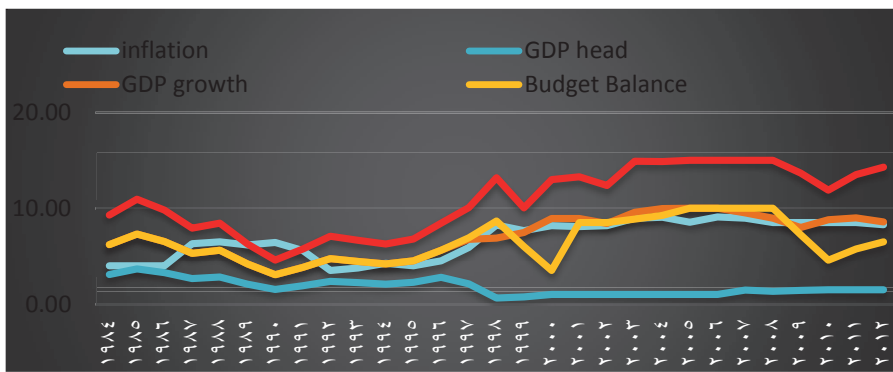
الشكل (1.3): تصنيف مكونات الخطر السياسي للجزائر بين 1984-2012.



الجدول (2.3): المكونات الرئيسية للمؤشر المركب للمخاطر القطرية (الخطر المالي)

المخاطر	المكونات	أقصى نقطة	أقصى نقطة %	المكونات الفرعية
المالية Financial	نصيب الفرد من الناتج المحلي	5	2.5%	
	نمو الناتج المحلي الحقيقي	10	5%	
	معدل التضخم السنوي	10	5%	
	رصيد الميزانية % من الناتج المحلي الإجمالي	10	5%	
	الحساب الجاري % من الناتج المحلي الإجمالي	15	7.5%	
	المجموع (2)	50	25%	

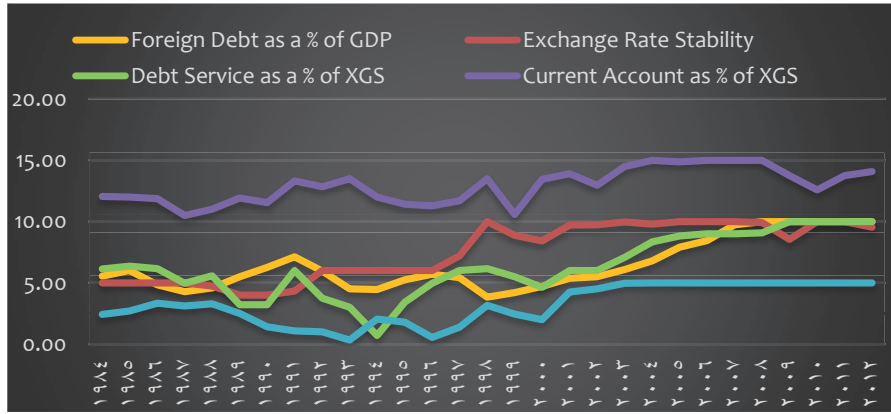
الشكل (2.3): تصنيف مكونات الخطر الاقتصادي للجزائر بين 1984-2012.



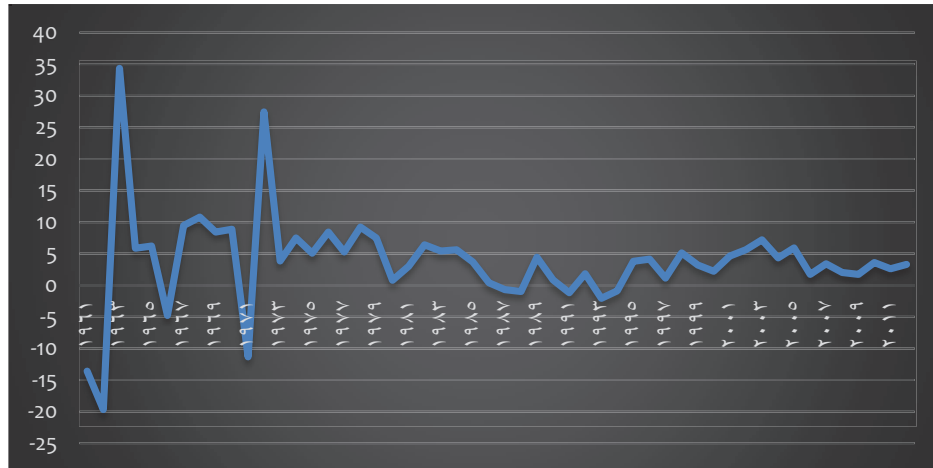
الجدول (3.3): المكونات الرئيسية للمؤشر المركب للمخاطر القطرية (الخطر الاقتصادي)

المكونات الفرعية	أقصى نقطة %	أقصى نقطة	المكونات	المخاطر
	5%	10	الديون الخارجية % من الناتج المحلي الإجمالي	الاقتصادية <i>Economic</i>
	5%	10	خدمة الديون % من الناتج المحلي الإجمالي	
	7.5%	15	الحساب الجاري %	
	2.5%	5	السيولة النقدية الصافية في شهر الاستحقاق	
	5%	10	استقرار سعر الصرف	
	25%	50	المجموع (3)	
Overall Points	100%		المجموع الكلي [(1) + (2) + (3)]	

الشكل (3.3): تصنيف مكونات الخطر المالي للجزائر بين 1984-2012.



الشكل (4.3): معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي للجزائر (%)



## 2. دراسة تأثير كل من الخطر السياسي والاجتماعي والخطر الاقتصادي والخطر المالي. أ. البيانات الخاصة بالدراسة:

جمعنا سلسلة زمنية مكونة من 29 مشاهدة، كما استخدمنا الانحدار الخطي المتعدد النوعي ذا المتغيرات النوعية فنجد معاملات المعادلة:  $GDP_t = \beta_0 + \beta_1 M_{t1} + \beta_2 M_{t2} + \beta_3 M_{t3} + \beta_4 M_{t4} + e_t$  معدل النمو الاقتصادي في السنة  $t$ ، و  $M_1$ ،  $M_2$ ،  $M_3$  هي المتغيرات النوعية تعكس تصنيف المخاطرة (درجة الخطورة)، المعطيات مستمدة من البيانات المعروضة في الأشكال السابقة:

### ب. نتائج الدراسة

#### Récapitulatif des modèles<sup>b</sup>

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,621 <sup>a</sup>	,385	,312	1,98087	,385	5,224	3	25	,006	1,729

a. Valeurs prédites : (constantes), RP, RE, RF

b. Variable dépendante : GDP

- من خلال النتائج السابقة بلغ معامل الارتباط كانت 621، كما بلغ معمل التحديد 385، مما يعني أن 39% من تغير النمو يعود إلى الأزمات السياسية والاقتصادية والمالية (المخاطر)
- كما يبرهن ذلك هو معامل دربن واتسون والذي سجل 1,729 والتي هي قريبة من 2.

#### ANOVA<sup>a</sup>

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Sig.	
1						
	Régression	61,491	3	20,497	5,224	,006 <sup>b</sup>
	Résidu	98,096	25	3,924		
	Total	159,587	28			

a. Variable dépendante : GDP

b. Valeurs prédites : (constantes), RP, RE, RF

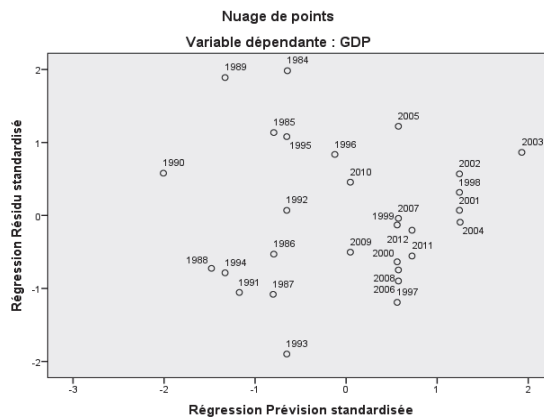
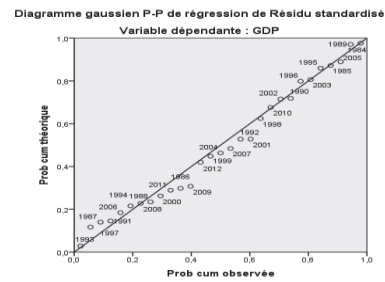
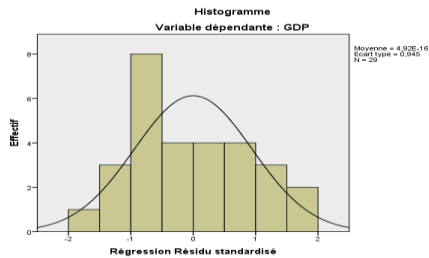
- وحيث أن معامل فيشر سجل قيمة 5,224 هي أكبر من القيمة الجدولية، وبما أن مستوى الدلالة يساوي تقريبا الصفر وهو اقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد لهذا نرفض الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر دال إحصائيا على تأثير المخاطر على معدل النمو.

Coefficients<sup>a</sup>

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
	A	Erreur standard	Bêta			Tolérance	VIF
(Constante)	1,419	1,311		1,083	,289		
1 RP	-1,004	,457	-,364	-2,196	,038	,895	1,117
RF	,232	,808	,124	,287	,776	,133	7,524
RE	,782	,673	,491	1,163	,256	,138	7,260

a. Variable dépendante : GDP

ومن خلال اختبار معامل تضخم التباين VIF بلغ 7.52 و 7.62 بين المخاطر الاقتصادية المالية وهي أكبر من 5 أي أن هناك تداخل بين المتغيرين ويؤكد النتيجة هو معامل التحمل الصغير أي أن هناك تداخلا كبيرا بينهما وهذا أمر منطقي إذا نظرنا إلى تقارب المعايير المعتمدة في التصنيف.



نلاحظ من خلال المدرج التكراري و p-p plot أن البيانات المجمعة تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن النقاط حول الخط مجتمعة، كما يمثل خط الانتشار أن النموذج يوفر شرط الخطية وهذا لعدم وجود النمط الموحد.

### ج. التقييم الاقتصادي للنموذج:

تبعاً للنظرية الاقتصادية والنتائج الإحصائية المحصلة الخاصة بجودة النموذج من الناحية الإحصائية، نستنتج أن خط الانحدار المتعدد يوفق بشكل جيد، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذا النموذج في قياس مستوى النمو عند مستويات مختلفة من المخاطر.

بحيث يكون لدينا النموذج التالي:  $GDP_t = 1,419 - 1,004 M_{t1} + 0,232 M_{t2} + 0,782 M_{t3}$

### الخاتمة

لقد أصبحت جميع الدول مجبرة على إحداث تغييرات جذرية وإجراءات سريعة للتكيف مع التطورات في العالم الخارجي خصوصاً التقدم التكنولوجي والفني، من خلال تكييف قوانينها والإجراءات اللازمة لعصرنة اقتصاداتها ومناخها السياسي لتفادي أي أزمات داخلية قد تعصف باقتصادها وعدم إهمال إدارة المخاطر والأزمات في سياستها العامة، كما لا تهمل الجانب الآخر وهي توخي الحذر من أي استقطاب أجنبي للضرورة من خلال حماية اقتصادياتها من التبعية المفرطة للخارج.

فمن خلال دراستنا البسيطة:

- لقد عمدنا على دراسة مدى تأثير النمو الاقتصادي بمستويات مختلفة من المخاطر (السياسية والاقتصادية والمالية) للحصول على نموذج صغير المدى ارتباط النمو بمستوى المخاطرة.



### النتائج:

- على الدول العمل على حماية اقتصادياتها من الأزمات والمخطر المختلفة غرار خطر الدولة و إجراء تقييم شامل لمعرفة مدى إمكانية تعرضها لأي مستوى من المخاطر.
- إعطاء أهمية بالغة لتشخيص للخطر السياسي والاقتصادي والمالي للدولة .
- تحديث وتطوير القوانين التي تحكم السياسة والاقتصاد للمحافظة على أفضل أداء.
- عدم إهمال التغيرات السياسية والثقافية والاجتماعية على المستوى الداخلي.
- إقامة الحكم الراشد من خلال تبني سياسية إدارة المخاطر والأزمات.

### المراجع:

- <sup>1</sup> **Daniel KARYOTIS** : *une nouvelle approche du risque*, édition Banque, Page 12.
- <sup>2</sup> **Valery Tardy Kouassible** : *Universite De Cocody (Cote D'ivoire), De l'Importance d'une Agence de Notation pour le Marché Obligataire de l'UMOA*, <http://www.memoireonline.com>
- <sup>3</sup> بلعزوز بن علي، مداني أحمد: التّصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها دراسة وضعية و شرعية، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الرابع بالكويت حول: الأزمة الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي ص.3.
- <sup>4</sup> ناجي توني: مؤشرات الجدارة الائتمانية، مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد 44، أغسطس 2005، السنة الرابعة، المعهد العربي للتخطيط ص.4.
- <sup>5</sup> إضاءات مالية و مصرفية: مرجع سابق، ص 3.
- <sup>6</sup> **Valery Tardy Kouassible** : *ibid,op.cit.*
- <sup>7</sup> **Valery Tardy Kouassible** : *ibid,op.cit*
- <sup>8</sup> إضاءات مالية و مصرفية، مرجع سبق ذكره، ص.2.
- <sup>9</sup> **Sasidharan,Veronica F. Valasek** : *financial service and système*, Tata McGraw-Hill Education, 2008, p195.
- <sup>10</sup> **Sébastien Benat**: *op.cit.*
- <sup>11</sup> ناجي توني: مؤشرات الجدارة الائتمانية، مرجع سبق ذكره، ص.4.

<sup>12</sup> **Guessoum Yasmine** : « *Evaluation du Risque Pays par les Agences de Rating : Transparence et Convergence des Méthodes* », Doctorante au Centre d'Economie et de Finances Internationales (CEFI), CNRS – Université de la Méditerranée (Aix-Marseille II), Février 2004.

<sup>13</sup> **François LANTIN** : *Impacts de la notation financière sur le prix des actions (Le cas des entreprises européennes cotées sur la période 1998-2006)*, Thèse de doctorat en Sciences de Gestion, Université Jean Moulin Lyon 3, le 27 novembre 2009, p 20.

<sup>14</sup> **Norbert Gaillard** : *Les agences de notation au coeur du système financier... et des critiques* ; dossier Mondialisation et crises financières, Questions internationales n° 34 – novembre-décembre 2008, p 33.

<sup>15</sup> جبر، محمد صدام: " المعلومات وأهميتها في إدارة الأزمات "، تونس المجلة العربية للمعلومات، 1998، ص66.

<sup>16</sup> الشعلان، فهد أحمد: " إدارة الأزمات: الأسس – المراحل – الآليات "، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002، ص17.

<sup>17</sup> الشعلان، 2002، المرجع السابق، ص26.

<sup>18</sup> حواش، جمال الدين محمد: " إدارة الأزمات والكوارث ضرورة حتمية"، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، القاهرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1998، ص4.

<sup>19</sup> جبر، محمد صدام، 1998، مرجع سابق، ص67.

<sup>20</sup> **Kitty K. Chan and Edward R. Gemayel** : *Risk Instability and the Pattern of Foreign Direct Investment in the Middle East and North Africa Region*, August 2004, International Monetary Fund, p 7.

<sup>21</sup> عليوة، السيد: " إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي"، ط2، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، 2002م، ص13.

<sup>22</sup> علي عباس: إدارة الأعمال الدولية، دار حامد لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص247-248.

<sup>23</sup> عليوة، السيد: مرجع سبق ذكره، ص13.

<sup>24</sup> علي عباس – مرجع سابق-ص249.

- <sup>25</sup> هلال، محمد عبد الغني: "مهارات إدارة الأزمات"، القاهرة، مركز تطوير الأداء والتنمية، ط4 ، 2004م، ص51.
- <sup>26</sup> د علي عباس –مرجع سابق ص249-250.
- <sup>27</sup> د علي عباس –مرجع سابق ص251-252.
- <sup>28</sup> مروان النحلة: قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية، 22 شباط 2010، ص37-38-39.
- <sup>29</sup> **Stéphanie Gautriaud** : Le risque pays : approche conceptuelle et approche pratique, ATER – Centre d'Economie du Développement – Université Montesquieu Bordeaux IV , DOCUMENT DE TRAVAIL N° 72,p 03.
- <sup>30</sup> Yasmine Guessoum : op.cit, p9.